

النهج التاسع

في بيان قليل للعلوم البرهانية

obeykandl.com

إشارة إلى أصناف القياسات ، من جهة موادها ، وإيقاعها للتصديق :

القياسات البرهانية ، مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها :

إن كانت ^(١) ضرورية، يستنتج ^(٢) منها الضروري ، على نحو ضرورتها ^(٣) .
أو ممكنة ، يستنتج منها الممكن .

والجدلية ، مؤلفة من المشهورات ، والتقريرية : كانت واجبة ، أو ممكنة ،
أو ممتنعة .

والخطابية ، مؤلفة من المظنونات ، والمقبولات التي ليست بمشهورة ، وما
يشبهها ، كيف كانت ^(٤) ولو ممتنعة .

والشعرية ، مؤلفة من المقدمات الخييلة ، من حيث يعتبر تخيلها ، كانت
صادقة أو كاذبة . وبالجملة : مؤلفة من المقدمات ، من حيث لها هيئة وتأليف
تستقبلها النفس بما فيها من المحاكاة ، بل ومن الصدق ، فلا مانع من ذلك .
ويروجه الوزن .

(١) يعني « المقدمات » .

وفي هذه المناسبة ، تستطيع أن ترجع إلى ما كتبناه لك في هامش صفحات
١٤٩ ، ١٨٠ ، ٢٠٧ لتضيف ما هنا ، إلى ما هناك ، فيظهر لك بوضوح ، النتائج التي
انتهينا إليها في بحثنا السابق .

(٢) وفي نسخة « فينتج » .

(٣) وفي نسخة « ضرورتها » .

(٤) وفي نسخة « كان » .

ولا تلتفت إلى ما يقال .
من أن البرهانية واجبة .
والجدلية ، ممكنة أ كثرية .
والخطائية ، ممكنة مساوية ^(١) ، لأميل فيها ، ولاندره .
والشعرية ، كاذبة ممتنعة .
فليس الاعتبار بذلك ، ولا أشار إليه « صاحب المنطق » .
وأما السوفسطائية ، فهي ^(٢) التي تستعملها ^(٣) « المشبهة » ، وتشاركها في
ذلك « المتحنة المجربة » . على سنيل التخليط .
فإن كان التشبيه بالواجبات ، ونحو استعمالها ؛ سمي صاحبها « سوفسطائيا » .
وإن كان بالمشهورات ، سمي صاحبها « مشاغبا مماريا » .
« والمشاغب » بإزاء « الجدلي » .
و« السوفسطائي » بإزاء « الحكيم » *
إشارة إلى القياسات ، والمطالب البرهانية :

كما ^(٤) أن المطالب في العلوم :

-
- (١) وفي نسخة « متساوية » .
 - (٢) وفي نسخة « فإنها هي » .
 - (٣) وفي نسخة « تستعمل » .
 - (٤) لعل « الكاف » هنا ، هي التي يسميها « علماء العربية » « كاف التعليل » على نحو قوله تعالى « فاشكروه كما هداكم » .

قد تكون عن ضرورة الحكم .
وقد تكون عن إمكان الحكم .
وقد تكون عن وجود غير ضروري مطلق : كما قد يتعرف عن حالات
اتصالات الكواكب ، وانفصالاتها .
وكل جنس تخصه مقدمات ونتيجة .
فالبرهن يستنتج الضروري من الضروري .
وغير الضروري ، من غير الضروري : خلطاً ، أو صريحاً .
فلا تلتفت إلى من يقول :
إنه لا يستعمل البرهن إلا :
الضروريات .
والممكنات الأخرية ، دون غيرها .
بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقل^(١) ، استعمل الممكن الأقل .
ويستعمل في كل باب ما يليق به .
وإنما قال ذلك ، من قال من محصلي الأولين ، على وجه غفل عنه المتأخرون :
وهو أنهم قالوا : إن المطلوب الضروري ، يستنتج في البرهان من
الضروريات .

وفي غير البرهان ، قد يستنتج من غير الضروريات .

(١) وفي نسخة « أولى » . وإليه تحريف نسخ ،

ولم يُرد غير هذا .

أو أراد أن صدق مقدمات البرهان في ضرورتها ، أو إمكانها ، أو إطلاقها ،
صدق ضروري^(١) .

(١) قال « الإمام » في « الباب » ص ٤٤ :

« المطلوب بالبرهان :

قد يكون ضرورة الشيء .

وقد يكون إمكان الشيء .

وقد يكون مجرد وجوده ، من غير اعتبار ضرورته ، ولا إمكانه . كما قد

يتعرف عن حالات اتصالات السكواكب ، وانفصالاتها .

وكل جنس من هذه المطالب ، فله مقدمات تخصه .

والبرهن ينتج :

الضروري ، من الضروري .

والممكن الأكثرى ، من الممكن الأقلى .

والأقلى من الأقلى .

ويستعمل في كل باب ، ما يليق .

ولا يلتفت إلى من يقول :

البرهن لا يستعمل إلا الضروريات .

بل قد ذكر بعض المحصلين ذلك . لكن فيه غرضان :

أحدهما : أن المطلوب الضروري ، يستنتج في البرهان من الضروري .

وفي غير البرهان ، قد يستنتج من غير الضروري .

وإذا قيل في كتاب البرهان : « الضروري » ؛ فيراد به ، ما يعم
« الضروري » انورد في كتاب « القياس » وما تكون ضرورته مادام
الموضوع موصوفا بما وصف به ، لا « الضروري الصرف » .
وتستعمل في مقدمات البرهان ، المحمولات الذاتية، على الوجهين الأولين^(١)
الذين فسر عليهما الدائي ، في المقدمات .
وأما في المطالب ، فإن الذاتيات المقومة^(٢) لا تطلب^(٣) البتة .

= الثاني : أن صدق مقدمات البرهان ، في كونها ضرورية ، أو ممكنة؛ ضروري؛
لأن ثبوت الضرورة ، للضروري ، ضروري . وثبوت الإمكان للممكن ،
ضروري » .

(١) هذه الكلمة « الأولين » محذوفة في بعض النسخ .

(٢) وفي نسخة « المقدمة » ، ولعله خطأ من النساخ .

(٣) قال « الإمام » في « اللباب » ص ٤٤ :

« إعلم أن الدائي المقوم ، لا يمكن أن يكون مطلوباً بالبرهان ؛ لأن المقوم
بين الثبوت ؛ والبين لا يكون مطلوباً بالبرهان .
بل الدائي بالمعنى الثاني يكون مطلوباً .

وأما محمول مقدمات البرهان ، فيمكن أن يكون ذاتياً بالوجهين ، إلا أنه
لا يمكن أن يكون محمول المقدمتين معاً ، ذاتياً مقوماً ؛ لأن الأكبر ، إذا كان
مقوماً للأوسط ، المقوم للأصغر ؛ ومقوم المقوم مقوم ، فحينئذ يرجع إلى أن
يكون الأكبر مقوماً للأصغر ؛ وذلك محال .

فإذن : لا يمكن أن يكون المحمول ذاتياً مقوماً ، إلا في إحدى المقدمتين .

وقد عرفت ذلك ، وعرفت خطأ من يخالف فيه .

وإنما تطلب الذاتيات بالمعنى الآخر* .

إشارة إلى الموضوعات . والمبادئ ، والمسائل في العلوم^(١) :

والكل واحد من العلوم : شيء ، أو أشياء ، مناسبة^(٢) ، نبحث من أحواله

أو أحوالها .

وتلك الأحوال ، هي الأعراض الذاتية ، ويسمى الشيء^(٣) « موضوع

ذلك العلم » :

مثل المقادير للهندسة .

والكل علم :

مبادئ .

ومسائل .

والمبادئ : هي الحدود ، والمقدمات ؛ التي منها تؤلف قياساته .

وهذه المقدمات :

إما واجبة القبول .

وإما مسلمة ، على سبيل حسن الظن بالمعلم . تُصدَّر في العلم .

وإما مسلمة في الوقت ، إلى أن تبين^(٤) ، وفي نفس المعلم تشكك فيها .

(١) وفي نسخة « إشارة إلى مقدمات العلوم ، وموضوعاتها » .

(٢) وفي نسخة « متناسبة » .

(٣) يعني : الأمر الذي نبحث أحواله .

(٤) وفي نسخة « تبين » .

وأما الحدود :

فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة ، وأجزائه ، وجزئياته إن كانت .
وحدود أعراضه الذاتية .

وهذه أيضا تصدر في العلوم .

وقد تجمع المسلمات على سنبل حسن الظن ، والحدود : في اسم « الوضع »
فتسمى « أوضاعا » .

لكن المسلمات منها ، تخص باسم « الأصل الموضوع » .

والمسلمات على الوجه الثاني . تسمى « مصادرات » .

وإذا كان لعلم ما ، أصول موضوعة ؛ فلا بد من تقديمها ، وتصدير العلم بها .

وأما الواجب قبولها : فمن تعديدها استغناء ، لكنها ربما خصصت

بـ « الصناعة » ، وصدرت في جملة المقدمات .

فكل « أصل موضوع في علم » ، فإن البرهان عليه من علم آخر * .

إشارة إلى نقل البراهين ، وتناسب العلوم :

إعلم أنه إذا كان موضوع علم ما . أعم من موضوع علم آخر :

إما على وجه التحقيق : وهو أن يكون أحدهما - وهو الأعم - جنساً

للآخر .

وإما أن يكون الموضوع في أحدهما - وهو الأعم ^(١) - قد أخذ مطلقاً ؛

وفي الآخر ، مقيداً بحالة خاصة .

(١) هذه العبارة : « وهو الأعم » ساقطة في بعض النسخ .

فإن^(١) العادة جرت ، بأن يسمى الأخص « موضوعاً تحت الأعم » .
مثال الأول^(٢) : علم « المجسمات » تحت « الهندسة » .
مثال^(٣) الثاني : علم « الكرات »^(٤) المتحركة تحت علم « الكرات »^(٥) .
وقد يجتمع الوجهان في واحد ، فيكون أولى باسم « الموضوع »^(٦) تحت «
مثل : علم « الناظر » تحت علم « الهندسة » .
وربما كان موضوع علم ما ، مبيئاً لموضوع علم آخر ، لكنه ينظر فيه ،
من حيث أعراض خاصة ، بموضوع^(٧) ذلك العلم ؛ فيكون أيضاً « موضوعاً
تحتة » :
مثل « الموسيقى » تحت علم « الحساب » .
وأكثر « الأصول الموضوعية » في العلم الجزئي « الموضوع تحت غيره »
إنما تصح في العلم الكلي ، الموضوع فوق .
على أنه كثيراً ، ما تصح مبادئ العلم الكلي الفوقاني ، في العلم الجزئي
السفلائي .

(١) جواب قوله : إذا « كان موضوع علم ما »

(٢) راجع لقوله « إما على وجه التحقيق » .

(٣) راجع لقوله « وإما أن يكون الموضوع في أحدهما . . . » .

(٤) في نسخة « الأكر » .

(٥) في نسخة « الأكر » .

(٦) في نسخة « الوضع » .

(٧) في نسخة « لموضوع » .

وربما كان علم ، فوق علم ، تحت علم ؛ وينتهي إلى العلم الذي موضوعه :
الموجود من حيث هو موجود .

ويبحث عن لواحقه الذاتية . وهو العلم المسمى بـ « الفلسفة الأولى » *
إشارة إلى برهان : لم^(١) ، وبرهان : إن^(١) :

إن الحد الأوسط ، إن كان هو السبب في نفس الأمر ، لوجود الحكم :
وهو نسبة أجزاء النتيجة ، بعضها إلى بعض .

(١) عبارة « صاحب الشمسية ، وشارحه » « لمى » و « إنى » .
وعلى « الشارح » هذه التسمية ، قال ص ٢٤٥ ج ٢ :
« . . . الحد الأوسط - يعنى فى أى قياس - لا بد أن يكون علة ، لنسبة
« الأكبر » إلى « الأصغر » فى الدهن .
فإن كان مع ذلك ، علة لوجود تلك النسبة فى الخارج أيضا ، فهو برهان
« لمى » لأنه يعطى « اللمية » فى الدهن والخارج :
كقولنا : هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط فهو محموم . فهذا محموم .
فتعفن الأخلاط ؛ كما أنه علة لثبوت الحمى فى الدهن ، كذلك علة لثبوت
الحمى فى الخارج .

وإن لم يكن كذلك ؛ بل لا يكون علة للنسبة إلا فى الدهن ، فهو برهان
« إنى » ، لأنه يفيد أنية النسبة فى الخارج ، دون لميتها .
كقولنا : هذا محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط . فهذا متعفن الأخلاط .
فالحمى . وإن كانت ، علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الدهن ، إلا أنها ليست
علة له فى الخارج ، بل الأمر بالعكس .

كان البرهان برهان « لم » .
لأن يعطى السبب في التصديق بالحكم .
ويعطى السبب ، في وجود الحكم .
فهو مطلقا ، معطى^(١) للسبب .
وإن لم يكن كذلك ، بل كان سببا للتصديق فقط . فأعطى « اللمية » في
التصديق ، ولم يعط « اللمية » في الوجود .
فهو المسمى برهان « إن »
لأنه دل على إثبات الحكم ، في نفسه ؛ دون « لئنه » في نفسه .
وإن كان « الأوسط » في برهان « إن » مع أنه ليس^(٢) بعلة لنسبة حدسي
النتيجة ، هو معلول لنسبة حدسي النتيجة ، لكنه أعرف^(٣) عندنا ، سمي « دليلا » .
مثال ذلك : قولك : إن كان كسوف قمرى موجود^(٤) ؛ فالأرض متوسطة
بين الشمس والقمر ، لكن الكسوف القمري موجود ، فإذاً الأرض
متوسطة^(٥) .

واعلم أن الاستثناء ، كالحذ الأوسط . وقد بين التوسط بالكسوف الذى

-
- (١) وفي نسخة « يعطى السبب » .
 - (٢) وفي نسخة بحذف كلمة « ليس » . ولعله تحريف نسخ .
 - (٣) لعله يعنى أعرف من نسبة حدسي النتيجة .
 - (٤) وفي نسخة بحذف كلمة « موجود » .
 - (٥) الأرض متوسطة بين الشمس والقمر :

هو معلول التوسط .

والذى هو برهان « لم » أن يكون الأمر بالعكس^(١) . فبيين^(٢) الكسوف

= هذه هي النتيجة ، وحداها :

« الأرض » و « متوسطة بين الشمس والقمر » .

و « الكسوف القمري موجود » هذا هو الحد الأوسط .

وهو فضلا عن أنه ليس علة لتوسط الأرض بين الشمس والقمر ، هو معلوله .

(١) لعله يعنى أن يكون الحد الأوسط علة لنسبة حدى النتيجة .

ولكن لو وقف الأمر عند هذا الحد ، وأن يكون ذلك فقط قصده ، لم يكن

هناك جديد ، بل يكون تكرارا محضا ، لأنه سبق أن ذكر ذلك بوضوح عند

التفرقة بين برهان « لم » وبرهان « إن »

وإن تمادينا ، وجاوزنا ذلك الحد فقلنا :

وبالرغم من أن الحد الأوسط علة لنسبة حدى النتيجة ، فالنتيجة أعرف عندنا

منه ، حتى يكون العكس على آتاه ، وحتى يكون هناك جديد .

اعترضا أنه كيف يكون المعلول أعرف من العلة !!! .

ولكن قد لا يكون غريبا أن يكون المعلول أعرف من العلة ، فهذا هو المثال

الذى معنا : المعلول فيه ، وجود الكسوف القمري ، والعلة توسط الأرض بين

الشمس والقمر .

ولاشك أن الكسوف ، أمر يدرك بالمشاهدة ، فهو من أوضح الواضحات

أما العلة ، وهى التوسط ، فهى أمر إن صح ، لا يمكن أن يكون بهذه

المتابعة ، من الواضح .

(٢) وفى نسخة « فيتين »

بيان توسط الأرض .

وأنت يمكنك أن تقيس قياساً حليماً ، من القبيلين^(١) ، بحدود مشتركة .
فليكن الحد الأصغر « محمودا » .

والحدان الآخران ، « قشعريرة عارضة ناخسة » و « حمى الغب » والمعلول
منهما ، القشعريرة .

واعلم أنه لاسواء ، قولك : إن الأوسط ، علة لوجود الأكبر مطلقاً^(٢)
أو معلول له مطلقاً .

وقولك : إنه علة أو معلول ، لوجود الأكبر في الأصغر .
وهذا مما يغفلون عنه .

بل يجب أن تعلم : أنه كثيراً ما يكون الأوسط ، معلولاً للأكبر ، لكنه
علة لوجود الأكبر في الأصغر* .

إشارة إلى المطالب :

من أمهات المطالب :

مطلب : هل الشيء موجود مطلقاً ؟ . أو موجود بحال كذا ؟ ! .

والمطالب به يطلب أحد طرفي النقيض .

ومنها : ماهو الشيء ؟ ! .

(١) يعني « اللمى » و « الإنى » .

(٢) لعله يعني بالإطلاق ، أن يكون الأوسط علة لوجوده في نفسه الذي هو

أعم من وجوده للأصغر .

وقد يطلب به ماهية ذات الشيء .

وقد يطلب به ^(١) ماهية مفهوم الاسم المستعمل .

ولا بد من تقديم ^(٢) مطلب : ما الشيء ؛ على مطلب : هل الشيء .

إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حدا للمطلب ^(٣) مفهومها .

وكيف كان ، فإن المطلوب فيه شرح الاسم .

فإذا ^(٤) صح للشيء وجود ، صار ذلك بعينه حدا لذاته أو رسماً ، ان كان

فيه يجوز .

ومنها مطلب : أى شيء هذا الشيء . وأى ^(٥) الشيء ، مما يعد في أصول

المطالب أيضاً .

ويطلب به تمييز الشيء عما عداه .

ومنها مطلب . لِمَ الشيء .

(١) وفي نسخة بحذف كلمة « به » .

(٢) وفي نسخة « تقدم »

(٣) وفي نسخة « للطلب » .

(٤) قال « الإمام » في « اللباب » ص ٤٦ :

« ومطلب ما » بحسب الاسم ، مقدم على مطلب « هل » ، فإنه مالم يعرف

مدلول الاسم لا يمكن طلب وجوده .

ثم إذا صح كون الشيء موجوداً ، صار ذلك نفسه حداً لذاته ، أو رسماً .

أما عبارة « إن كان فيه يجوز » ، فلست أدري ماذا يريد بها « الشيخ » .

(٥) وفي نسخة بحذف قوله « وأى الشيء » إلى قوله « أيضاً » .

وكأنه يسأل عما هو الحد الأوسط ، إذا كان الغرض حصول التصديق ،
مجاوب « هل » فقط .

أو يسأل عن ماهية السبب ، إذا كان الغرض ليس هو التصديق بذلك
فقط ، وكيف كان ؛ بل يطلب سببه في نفس الأمر .

ولاشك في أن هذا المطلب ، بعد « هل » في المرتبة ، بالقوة ، أو بالفعل .
ومن المطالب أيضا :

كيف الشيء .

وأين الشيء .

ومتى الشيء .

وهي مطالب جزئية ، ليست من الأمهات ، بل تنزل عن أن تعد فيها .
ويستغنى عنها كثيراً بمطالب « هل » المركب ؛ إذا فطن لذلك « الكيف »
و « الإين » و « المتى » ولم تعلم نسبتته إلى الموضوع المطلوب حاله .

فإذا لم يفطن لذلك ، لم يقم ذلك المطلب مقام هذا .

فكان مطلباً خارجاً عما عُدَّ*

obeykandi.com

إن الغلط قد يقع :

إما لسبب القياس .

وهو أن يكون المدعى قياساً ؛ ليس بقياس في صورته ، وهو أن لا يكون

على سبيل صورة شكل منتج .

أو يكون قياساً في صورته ، ولكنه ينتج غير المطلوب .

أو قد وضع فيه ما ليس بعلة ، علة .

أو لا يكون قياساً بحسب مادته : أي أنه بحيث إذا اعتبر الواجب في مادته ،

اختلف أمر صورته .

وإذا سلم ما فيه على النحو الذي قبل كان قياساً ولكنه غير واجب تسليمه ،

فإذا روعى فيه تشابه أحوال الأوساط في المقدمتين ، وأحوال الطرفين فيهما

مع النتيجة ، لم يجب تسليمه فلم يكن قياساً واجب القبول وإن كان قياساً في صورته .

وقد علمت الفرق بينهما .

ووضع ما ليس بعلة ، علة ؛ من هذا القبيل .

والمصادرة على المطلوب الأول ، من هذا القبيل : وذلك إذا كان حدان من

حدود القياس ، هما اسمان معني واحد ؛ والواجب أن تكون مختلفة المعنى .

فإذا روعى في القياس صورته ، ثم ما أشرنا إليه من أحوال مادته ، لم يقع

خطأ من قبيل الجهل بالتأليف ؛ ومن وضع ما ليس بعلة ، علة ؛ ومن المصادرة على

المطلوب الأول .

هذا . وأما ان كان الغلط ، في كون القياس قياسا واجب القبول ، لكن بسبب في المقدمات مقدمة مقدمة .

فإنه قد يقع الغلط ، بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ ، على بساطتها أو على تركيبها ، على ما قد علمت .

ومن جملتها مثل ما قد يقع ، بسبب الانتقال من لفظ الجميع ، إلى لفظ كل واحد ، وبالعكس :

فيجعل ما يكون لكل واحد ، كأننا لكل ، وما يكون لكل ، كأننا لكل واحد .

ولاشك في أن بين الكل ، وبين كل واحد من الأجزاء فرقا .

وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ : بأن يكون إذا اجتمع صادقا ، فيظن أنه إذا فرق ، كان صادقا .

مثل ما يظن أنه إذا صح أن نقول : كان امرؤ القيس شاعرا مفردا ، صح أن امرأ القيس كان مفردا ، وأن امرأ القيس الميت شاعر مفرد ؛ فيحكم بأن الميت شاعر .

وأیضا إذا صح أن الخمسة زوج وفرد اجتماعا ؛ صح أنها زوج وأنها فرد .

وربما كان الانتقال ، على العكس من هذا :

وهو أنه إذا صح أن امرأ القيس شاعر ، وأنه جيد ؛ يصح على الإطلاق

كيف شئت : أنه شاعر جيد ؛ أي في الشعرية .

وهذا أيضا ، يناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى ، من وجه ؛ ولكنه

بشركة في اللفظ^(١) .

- فهذه مغالطات ، مناسبة للفظ .
- وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصريح
- مثل ما يقع بسبب إيهام العكس .
- وبسبب أخذ ما بالعرض ، مكان ما بالذات
- ويأخذ اللاحق للشيء ، مكان الشيء .
- ويأخذ ما بالقوة ، مكان ما بالفعل .
- ويغفال توابع الحمل المذكور^(٢) .
- وقد عرفت ذلك .

فتجد أسباب^(٣) المغالطات منحصرة :

في اشتراك اللفظ ؛ مفردا ، أو مركبا ؛ في جوهره ، أو هيئته وتصريفه

وفي تفصيل المركب .

وتركيب المفصل .

ومن^(٤) جهة المعنى :

في إيهام العكس .

(١) وفي نسخة « من القول » بدل « في اللفظ »

(٢) وفي نسخة « الجملة المذكورة » .

(٣) وفي نسخة « أصناف »

(٤) مقابل لقوله « في اشتراك اللفظ »

وأخذ ما بالعرض ، مكان ما بالذات .

وأخذ اللاحق .

وإغفال توابع الحمل .

ووضع ما ليس بعلة علة .

والمصادرة على المطلوب الأول .

وتحريف القياس ، وهو الجهل بقياسيته

وإن شئت فأدخل :

اشتباه الإعراب والبناء .

واشتباه الشكل والإعجام .

في المغالطات اللفظية .

ومن التفت ، لفت المعنى ؛ وهجر ما يخيه اللفظ ؛ ثم راعى في أجزاء القياس معاني لا ألفاظا ؛ وراعاها بتوابعها ؛ ولم يخل بها فيما يتكرر في المقدمتين ؛ أو يتكرر في المقدمتين والنتيجة ؛ وراعى شكل القياس ؛ وعلم أصناف القضايا التي عدناها .

ثم عرض ذلك على نفسه عرض الحاسب ما يعقده على نفسه معاوداً ومراجعا

فقلط ، فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلمها .

وكل ميسر لما خلق له (١)*

(١) نبت فيما سبق ص ١٤٧ إلى أن لـ «ابن سينا» في كتابه «الإشارات» عبارات تشعر بأن له تجديداً في المنطق، وأن له آراء ابتكرها مخالفاً فيها من سبقه

أسأل الله تعالى العصمة والتوفيق ، والحمد لله وحسبنا الله ونعم الوكيل ،
والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين .
وهذا آخر المنطق ، وتتلوه الطبيعيات ، بعون الله وحسن توفيقه .

= وكنت قد وعدت بأني ربما أوليت هذه العبارات عناية خاصة ، نستبين
خلالها ما عسى أن يكون للشيخ الرئيس من تجديد ، فنخطو بذلك خطوة ، في
سبيل تحديد مدى الشوط الفكري الذي قطعه الباحثون من المسلمين .
وإني أكتفي من الوفاء بهذا الوعد - نزولا على حكم الضرورة - بأن أجمع
هذه العبارات المتفرقة في أنحاء الكتاب ، المبعثرة في ثناياه ؛ في صعيد واحد ،
ليسهل حصرها والرجوع إليها ، وإفرادها بنظر خاص ، وتأمل منفرد ؛ منا ،
أو من غيرنا .
وتلك وإن لم تكن الخطوة المرجوة ، والموعود بها فيما سبق ، ولكنها تمهيد
وإعداد لها .

قال في بحث « التفرقة بين الداتى والعرضى » ص ٣٤ :
« فلا تلتفت إلى ما يقال : إن كل ما ليس بمقوم ، فقد يصح رفعه في الوهم » .
وقال ، في بحث « الداتى » أيضا ص ٣٧ :
« يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل ، لا يميزون بين « الداتى »
و بين « المقول في جواب ما هو » .. الخ » .
وقد عاد إلى نفس هذا المعنى في ص ٣٩ .
وقال : في بحث « النوع » ص ٤٥ :
« وما يسهو فيه المنطقيون ، ظنهم أن النوع في الموضعين ، له دلالة واحدة
ومختلفة بالعموم والخصوص » .

= وقال في بحث « الجنس والنوع » ص ٥٠ :

« .. وأما أن يتعاطى النظر في كمية الأجناس وماهيتها ، دون المتوسطات والسافلة ، كأن ذلك مهم ، وهذا غير مهم ، فخرج عن الواجب وكثيرا ما ألهم الأذهان زيغا عن الجادة » .

وقال في بحث « العرض العام » ص ٥٢ :

« ومتخلفو المنطقيين يذهبون إلى أن هذا العرض ، هو العرض الذى يقال مع الجوهر .

وليس هذا من ذلك بشيء ، بل معنى هذا العرض ، العرضى » .

وقال في بحث « الجهات » ص ٩٦ :

« ومن ظن أنه لا يوجد فى الكليات حمل غير ضرورى ، فقد أخطأ » .

وقال فى بحث « تحقيق السالبة الكلية فى الجهات » ص ١٠٩ :

« وهذا قد غلط كثيرا من الناس أيضا ، فى جانب الكلى الموجب » .

وقال فى بحث « نقيض المطلقة » ص ١٢٣ :

« إن الناس قد أفتوا على سبيل التحريف وقلة التأمل ، أن للمطلقة نقيضا من المطلقات ، ولم يراعوا فيها إلا الاختلاف فى الكيفية والكمية ، ولم يتأملوا حق التأمل ، أنه كيف يمكن أن تكون أحوال الشروط الأخرى ، حتى يقع التقابل » .
ورجع إلى استكمال هذا البحث ص ١٣٨ ، فقال :

« والقوم الذين سبقونا ، لا يمكنهم فى أمثلتهم واستعمالاتهم أن يصلحونا على هذا ، وبيان هذا فيه طول » .

وقال فى نفس الصفحة :

« وقد قضى بهذا قوم ، لكنهم أيضا ليس يمكنهم أن يستمروا على مراعاة هذا

=

الأصل » .

= وقال في بحث التناقض أيضا ص ١٤١ :

« وهذا الإمكان - يشير إلى الإمكان الأعم - لا يلزم سالبه موجباً ، ولا موجباً سالبه ، فأحفظ هذا ، ولا تسه فيه - هو الأولين » .

وقال في ص ١٤٧ في بحث « التناقض » أيضاً :

« فهكذا يجب أن تفهم حال التناقض في ذوات الجهة ، وتحنى عما يقول

الأولون » .

وقال في بحث « العكس » ص ١٥٠ :

« وقد جرت العادة ، أن يبدأ بعكس السالبة المطلقة الكلية ، ويبين أنها

منعكسة مثل نفسها .

والحق أنه ليس لها عكس إلا بشيء من الخيل ...

والحجة التي يحتجون بها لا تلزم .. »

وقال في نفس البحث ص ١٥٤ :

« وأما الحجة المحدثه ، التي لهم عن طريق المباينة ، التي أحدثت بعد المعلم

الأول ، فلا نحتاج إلى أن نذكرها ، فإنها وإن أعجب بها عالم ، مزورة » .

وقال في موضع من مباحث العكس أيضاً ص ١٦١ :

« ومن قال غير هذا ، وأنشأ احتمال فيه ؛ فلا تصدقه » .

وقال أيضاً في موضع من مباحث العكس ، ص ١٦٣ :

« ولا تستمع إلى قول من يقول : إن الشيء إذا كان ممكناً غير ضروري

لموضوعه ؛ فإن موضوعه يكون كذلك ، له » .

وقال في نفس هذا الموضوع ، ص ١٦٤ :

« ولا تلتفت إلى تكلفات قديم فيه » .

=

- = وقال في بحث « التواتر » ص ١٨٥ :
- « ومن حاول أن يحصر هذه الشهادات ، في مبلغ عدد معلوم ؛ فقد أحال » -
- وقال في بحث « القياس » ص ٢١١ :
- « القياس على ما حققناه نحن .. »
- وقال في بحث « تركيب القياس الاقتراني من الحملات والشرطيات » ص ٢١٣ :
- « وأما عامة المنطقيين : فهم إنما تنهوا للحملات فقط ، وحسبوا أن الشرطيات لا تكون إلا استثنائية فقط . »
- وقال أيضا في بحث « العكس » ص ٢٤٣ :
- « ولا تلتفت إلى ما يقال : من أن النتيجة تتبع أخس المقدمتين ، في كل شيء بل في الكيفية ، والكمية ؛ وعلى الاستثناء المذكور . »
- وقال في بحث « القياس » ص ٢٤٨ :
- « فإن الجمهور يظنون ، أنه قد يكون منهما - يعني المطلقتين إذا اختلفتا في السلب والإيجاب - قياس .
- ونحن نرى غير ذلك » .
- وقال أيضا في بحث « القياس » ص ٢٤٩ :
- « والذي يحتجون به في الاستنتاج عن المطلقتين ، المختلفتي الكيفية ، وكبراهما كلية - مما سندكره - فشيء لا يترد في المطلق العام ، والوجودي العام .
- لأن العمدة هناك .. الخ »
- وقال أيضا في بحث « القياس » ص ٢٥٨ :
- « والذين يجعلون الحكم لجهة الصغرى ، فإنما يحسبون أن الصغرى ، تصير كبرى ، عند عكس الكبرى . »

= فيكون الحكم لجهتها . ثم تنعكس ، فتكون الجهة بعد العكس ، جهة الأصل .
وإنما يغلطون بسبب أنهم يحسبون أن العكس يحفظ الجهات .
وأنت قد علمت خطأهم » .

وقال أيضا في بحث « القياس » ص ٢٧٤ :
« ولا تلتفت إلى ما يقال : من أن البرهانية واجبة .
والجدلية ممكنة أكثرية .
والخطابية ممكنة مساوية ، لا ميل فيها ولا ندرة .
والشعرية كاذبة ممتنعة .

فليس الاعتبار بذلك ، ولا أشار إليه « صاحب المنطق » .
وقال أيضا في بحث « القياس » ص ٢٧٥ :
« فلا تلتفت إلى من يقول :
إنه لا يستعمل المبرهن إلا :
الضروريات .

والممكنات الأكثرية ، دون غيرها
بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقل ، استعمل الممكن الأقل
ويستعمل في كل باب ما يليق به
وإنما قال : ذلك ، من قال ، من محصلي الأولين . على وجه غفل عنه
المتأخرون ... »

وقال أيضا في بحث « المطالب » ص ٢٧٧ :
« وأما في المطالب ، فإن الذاتيات المقومة ، لا تطلب البتة .
=

= وقد عرفت ذلك ، وعرفت خطأ من يخالف فيه .

وقال في بحث « برهان لم ، وبرهان إن » ص ٢٨٤ :

« واعلم أنه لا سواء قولك :

إن الأوسط ، علة لوجود الأكبر مطلقا ، أو معلول له مطلقا

وقولك : إنه علة ، أو معلول ، لوجود الأكبر في الأصغر .

وهذا مما يغفلون عنه . »

تصحيح

وقعت بعض أخطاء لا تخفى على القارئ الفطن ، من أمثال :

١ - لعل كلام « صاحب البصائر » خاصا .

فإن صوابها : خاص .

٢ - مادام معروفا أن نقيض الممكنة العامة ، هو الضرورية ؛ يهون

الأمر ؛ إذ يكون :

نقيض الموجبة ... الخ

فإن الصواب - كما هو واضح من سياق البحث - :

مادام معروفا أن لازم نقيض الممكنة العامة ، هو الضرورية ؛ يهون

الأمر ؛ إذ يكون لازم :

نقيض الموجبة ... الخ «

فهرس

٣

مقدمة

حياة ابن سينا ٥ - قيمة كتاب الإشارات ٥ - كتاب الإشارات ٢١

٢١

مقدمة

المنطق

٢٣

النهج الأول في غرض المنطق :

المراد من المنطق ٢٣ - الحاجة إلى تعرف أحوال المفرد ٢٤ - الحاجة إلى
تعرف أحوال اللفظ ٢٤ - حصر السلوك الطلبي في التصور والتصديق ٢٥ -
إشارة إلى دلالة اللفظ على المعنى ٢٧ - إشارة إلى تحقيق معنى الحمل ٢٧
إشارة إلى اللفظ المفرد ، واللفظ المركب ٢٧ - إشارة إلى اللفظ الجزئي ،
واللفظ الكلي ٢٩ - إشارة إلى الداتى والعرضى ٣٠ - إشارة إلى الداتى
المقوم ٣١ - إشارة إلى العرض اللازم ٣٣ - إشارة إلى العرض غير اللازم ٣٤ -
إشارة إلى معنى آخر للداتى ٣٥ - إشارة إلى الفرق بين الداتى ، وبين المقول
في جواب « ماهو ؟ ! » ٣٧ - إشارة إلى أصناف المقول في جواب
« ماهو ؟ ! » ٣٩ -

٤٤

النهج الثانى فى الخمسة المفردة والحد والرسم :

إشارة إلى الجنس والنوع ٤٤ - إشارة إلى ترتيب الجنس والنوع ٤٨ -

إشارة إلى الفصل ٥١ - إشارة إلى الخاصة والعرض ، العام ٥٢ - رسم الجنس ٥٤
رسم الفصل ٥٤ - رسم النوع ٥٤ - رسم الخاصة ٥٥ - رسم العرض
العام ٥٦ - إشارة إلى الحد ٥٦ - وهم وتنبيه حول التحديد ٥٧ - إشارة
إلى الرسم ٥٨ - إشارة إلى أخطاء تعرض في تحديد الأشياء ورسمها ٥٩ -
وهم وتنبيه حول خطأ من هذه الأخطاء ٦١ -

النهج الثالث في التركيب الخبرى : ٦٣

إشارة إلى أصناف القضايا ٦٣ - إشارة إلى الإيجاب والسلب ٦٥ - إشارة
إلى الخصوص ، والإهمال ، والحصر ٦٦ - إشارة إلى حكم المهمل ٧٣ -
إشارة إلى حصر «الشرطيات» وإهالها ٧٤ - إشارة إلى تركيب «الشرطيات»
من «الجمليات» ٧٥ - إشارة إلى العدول والتحصيل ٧٥ - إشارة إلى القضايا
الشرطية ٧٧ - إشارة إلى هيئات تلحق القضايا ٨٠ - إشارة إلى شروط
القضايا ٨١ -

النهج الرابع في مواد القضايا وجهاتها : ٨٥

أقسام الجهة ٨٧ - إشارة إلى جهات القضايا ، والفرق بين المطلقة والضرورية ٩١
عدم استلزام الدوام للضرورة ٩٥ - إشارة إلى جهة الإمكان ٩٧ - إشارة
إلى أصول وشرائط في الجهات ١٠١ - إشارة إلى تحقيق الكلية الموجبة في
الجهات ١٠٣ - عقد الوضع وعقد الحمل هامش ١٠٤ - إشارة إلى تحقيق
السالبة الكلية في الجهات ١٠٨ - تنبيه على مواضع خلاف ووفق ، بين اعتبارى
الجهة والحمل ١١١ - إشارة إلى تحقيق الجزئيتين في الجهات ١١٢ -
إشارة إلى تلازم ذوات الجهة ١١٢

النهج الخامس في تناقض القضايا وعكسها : ١١٩

كلام كل في التناقض ١٢١ - اشارة الى التناقض الواقع بين المطلقات ،
وتحقيق نقيض المطلق والوجودى ١٢٣ - اشارة الى تناقض سائر ذوات
الجهة ١٣٩ - اشارة الى عكس المطلقات ١٤٨ - اشارة الى عكس
الضروريات ١٥٨ - اشارة الى عكس الممكنات ١٦٢ -

النهج السادس ١٦٧

اشارة الى القضايا من جهة ما يصدق بها ونحوه ١٦٩ - الأوليات ١٧٠ -
المشاهدات ١٧٠ - المحربات ١٧٧ - الحدسيات ١٨٥ - القضايا التي قياساتها
معها ١٨٦ - المشهورات ١٨٦ - الوهميات ١٨٩ - المقبولات ١٩٣ -
التقريريات ١٩٤ - المظنونيات ١٩٤ - المشبهات بغيرها ١٩٥ - الخيلات ١٩٨ -
تذنيب في معنى التسليم ٢٠٠ -

النهج السابع وفيه الشروع في التركيب الثانى للحجج : ٢٠١

الاستقراء ٢٠٣ - التمثيل ٢٠٦ - القياس ٢٠٧ - تقسيم القياس الى
اقترانى، واستثنائى ٢١١ - تعريف الاقترانى ٢١١ - تعريف الاستثنائى ٢١٢
ما يتركب منه الاقترانى ٢١٣ - اشارة خاصة الى القياس الاقترانى ٢١٤ -
قسمة الأشكال الى ثلاثة ٢١٥ - بحث حول الشكل الرابع ، هامش ٢١٧
الشكل الأول ٢٣٠ - الشكل الثانى ٢٤٧ - الشكل الثالث ٢٥٦

النهج الثامن فى القياسات الشرطية ، وفى توابع القياس : ٢٦١

إشارة إلى الاقترانات الشرطية ٢٦٣ - إشارة إلى قياس المساواة ٢٦٥ -
إشارة إلى القياسات الشرطية الاستثنائية ٢٦٥ - إشارة إلى قياس الخلف ٢٦٨

٢٧١ النهج التاسع فيه بيان قليل للعلوم البرهانية :

اشارة الى اصناف القياسات ، من جهة موادها ، وايقاعها للتصديق ٢٧٣ -
اشارة الى القياسات ، والمطالب البرهانية ٢٧٤ - اشارة الى الموضوعات ،
والمبادئ ، والمسائل في العلوم ٢٧٨ - اشارة الى نقل البراهين ، وتناسب
العلوم ٢٧٩ - اشارة الى برهان ثم ، وبرهان ان ٢٨١ - اشارة الى المطالب ٢٨٤

٢٨٧ النهج العاشر في القياسات المغالطية :

حول تجديد ابن سينا في المنطق هامش ٢٩٢